

التصريح الصحفي
للسيد مصطفى الخلفي
وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة
عقب مجلس الحكومة
ليوم الخميس 15 مارس 2012

انعقد يوم الخميس 22 ربيع الآخر 1433، الموافق ل 15 مارس 2012، الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة وخصص للمصادقة على مشروع مرسومين الأول خاص بالشهادات المطلوبة لولوج مختلف الدرجات المحدثة بموجب الأنظمة الأساسية والثاني بالساعة القانونية وكذا الموافقة على اتفاقيتين دوليتين بالإضافة إلى تقديم عرض محوري حول القطاع السياحي وآفاقه .

وفي هذا الصدد صادق مجلس الحكومة على مشروع مرسوم رقم 90-12-2 قدمه السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ويتعلق بالشهادات المطلوبة لولوج مختلف الدرجات المحدثة بموجب الأنظمة الأساسية، وذلك بهدف تبسيط مساطر ولوج الوظائف العمومية عبر إلغاء تدخل السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية في مجال معادلة الشهادات، ولاسيما بعد أن ظل دور السلطة المعنية شكليا وروتينيا منذ إحداثه في سنة 2004 وكانت له آثار سلبية على ترشيد الموارد وسرعة البت في الملفات، كما صادق المجلس على الصيغة النهائية للمرسوم 2.12.126 الخاص بتغيير الساعة القانونية بعد أن تم التدقيق في الملاحظات بشأنه، حيث تقرر أن تتم إضافة 60 دقيقة على التوقيت القانوني عند حلول الساعة الثانية صباحا من يوم الأحد الأخير من شهر أبريل من كل سنة عوض شهر مارس الذي جاء في مشروع المرسوم، مع العودة إلى الساعة القانونية من جديد بدءا من حلول الساعة الثالثة صباحا من يوم الأحد الأخير من شهر شتنبر من نفس السنة مع استثناء شهر رمضان.

وبخصوص اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية، الموقع عليها بفيينا في 2 شتنبر 2010، فقد وافق المجلس على الاتفاقية بعد عرضها من قبل الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون وإبراز أهميتها في تعزيز جهود مكافحة الفساد والتصدي له، وأيضا في توفير التكوين المهني اللازم وتقديم المساعدات التقنية المرتبطة بذلك .

كما وافق المجلس على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بعد عرض الاتفاقية من قبل الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون وتهدف لمواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على خطط التنمية الاقتصادية وعرقلة جهود الاستثمار وتهديد الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل وزراء العدل والداخلية العرب بالقاهرة في 21 دجنبر 2010، وتلزم هذه الاتفاقية الدول الموقعة على اتخاذ تدابير تشريعية وقائية من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد انقضاء 30 يوما من تاريخ التصديق عليها أو الانضمام إليها من قبل 7 دول عربية.

كما استمع المجلس إلى عرض للسيد وزير السياحة حول القطاع السياحي تمحور حول ثلاث نقاط : أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، ورؤية 2020، ثم طموحات و أهداف قطاع السياحة باعتبار تحديات الحاضر و رهانات المستقبل. فيما يخص المحور الأول، أبرز العرض محافظة قطاع السياحة على ثقة المستثمرين على الرغم من الظرفية الوطنية والدولية الحالية، حيث وصل حجم الاستثمارات التعاقدية إلى أكثر من 12 مليار درهم سنة 2011. كما بين العرض أن هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية من حيث إحداث فرص الشغل ب 470 ألف منصب شغل مباشر حتى نهاية عام 2011 وبخصوص المحور الثاني، أكد وزير السياحة أن الإستراتيجية السياحية الجديدة تهدف في أفق 2020 إلى مضاعفة حجم القطاع في الاقتصاد الوطني وذلك عبر إنشاء 200.000 سرير سياحي إضافي، ومضاعفة عدد السياح الوافدين على المغرب، ومضاعفة ثلاث مرات عدد مبيتات السياحة الداخلية، و كذا إحداث 470 ألف منصب شغل مباشر جديد. كما تهدف هذه الإستراتيجية في المحصلة إلى مضاعفة عائدات السياحة لتصل إلى 140 مليار درهم عام 2020 و زيادة حصة السياحة في الناتج الداخلي الخام ليصل إلى ما يقرب 150 مليار درهم مقابل نحو 63 مليار درهم حاليا. كما تهدف هذه الرؤية الإستراتيجية إلى إحداث هيئات للحكامة من خلال الهيئة العليا للسياحة و وكالات التنمية السياحية. أما بخصوص المحور الثالث، فقد تم استعراض حصيلة النشاط السياحي و ذلك قبل أن يتم تقديم بعض الحلول المقترحة على المدى القصير لإنعاش القطاع و ضمان تنافسيته و ذلك من خلال وضع آليات لمساعدة مؤسسات الإيواء المتضررة و حلول لتمويل إعادة تأهيل الوحدات الفندقية، وقد عرف المجلس مناقشة مستفيضة انصبت على الإجراءات الإستراتيجية والمستقبلية لدعم السياحة، وخاصة ما يهم تقوية السياحة الداخلية، وتعزيز مصادقية المنتج السياحي وترشيد الحكامة في المجال السياحي وخصوصا في حسن استقبال السائحين والعناية بهم، واعتماد مقاربة تشاركية واسعة مع مختلف الفاعلين.